اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية
إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦)
السنة الثالثة المجلد الثالث
ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥م

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات
رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع
مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني
هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش
هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ – أيلول ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ - أيلول ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٦) المجلد الثالث

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	التسويق السياسي للانتخابات في العصر الرقمي	أ.د عواطف علي خريسان زهور عبد الصاحب مسلم	٨
٢	العلاقة بين العبء الذاتي والدعم الاجتماعي المدرك لدى أمهات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	آيات محسن جابر أ.د. ستار جبار غانم	٢٦
٣	التوجيه التداوليّ للمفاهيم الأساسية لنظرية الأفعال الكلاميّة في النّص القرآنيّ	الباحث: رعد محسن عبد أ.د. نعمة دهش فرحان	٤٨
٤	مراتب الصناعات عند إخوان الصفا	الباحثة: دينا فاروق جاسم أ. م. د. قيس فالح ياسين	٦٦
٥	الأمة والوطن في الفقه الإسلامي	آيات محمد كاظم أ. م. د. منذر عبيس متعب	٨٢
٦	السلوك العدائي ضد المرأة في محافظة بابل ١٩٩٣-٢٠٢٠ (دراسة اجتماعية تاريخية)	م. د. أرشد حمزة حسن أ.د . مشتاق طالب حسين	٩٨
٧	تمثلات الصمت في سلسلة أباييل (ملحمة الطين والنار)	م. د. دنيا فهيم عواد	١١٤
٨	العملات الرقمية ومدى تحقق مناط النقد فيها دراسة أصولية	م.د. ثمارة إبراهيم محسن	١٢٦
٩	An Investigative Study on the Impact of Classroom Discourse Interaction on Enhancing the Oral Performance of Iraqi EFL 5th Preparatory School Students	Asst. Prof. Dr. Husam Mohammed Kareem	١٤٢
١٠	النقد التاريخي وعلاقته بالنقد الحديث دراسة في مستويات التكامل المعرفي بين المنهجين	م. محمد حسن علي	١٦٦
١١	استراتيجيتي المكعب والتخيل وأثرهما في التحصيل الرياضي لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي	م.م. حسام كريم كاظم	١٨٤
١٢	قواعدُ التفسيرات تضمنها تفسيرأبي السعود-سورة الفاتحة أنموذجا-	الباحث: أمير حسن عبد علي	١٩٨
١٣	A Velarization Study inEnglish Language	Khuloud Waleed Majeed Mahmood	٢١٢
١٤	مركزية الوحي في علم الكلام الجديد: عبد الجبار الرفاعي أنموذجاً	م. م. منتظر كريم قاسم	٢٢٤
١٥	تراجم ومرويات اهل البيت وذريتهم (عليهم السلام)في كتاب (مختار مختصر تاريخ بغداد) لابن جزلة البغدادي (ت ٤٩٣هـ/ ١١٠٠م)	م.م. حسام كريم كاظم	٢٣٨
١٦	تحليل محتوى كتب الكيمياء للمرحلة المتوسطة على وفق مهارات التفكير المستقبلي	م. وسن موحان محسن حمزة	٢٥٠
١٧	أحكام العدد والمعدود وأغراضهما البلاغية	م. د. سنان حامد كامل	٢٦٤
١٨	دور المراكز العلمية في نشر الوعي الفكري في بغداد من القرن الخامس الى السادس الهجري	م. م. أحمد جويد عبد علي	٢٨٠
١٩	تراجم أشهر علماء مدينة اسكاف خلال العصر العباسي	م. م. فراس محمد جاسم	٢٩٨
٢٠	السياسة الوقفية في العصر العباسي: دراسة تاريخية في الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الوقفية	الباحث: محمد سادر حمدان	٣١٠
٢١	وسائل تربية الطفل من خلال القرآن الكريم وألسنه النبوية	الباحث: محمد مهدي شهاب	٣٢٢
٢٢	أثر الذكاء الاصطناعي في مهارات التفكير الابداعي لدى طلبة الصف الثاني المتوسط في مادة التربية الفنية	الباحث: حيدر صبري عبد	٣٣٤
٢٣	المرأة والآخر في الرواية الجديدة:قهر مقاومة واكتشاف للذات	الباحث:حسنين عبد طارش	٣٤٦
٢٤	دستورية تمديد عمل المجالس التشريعية «دراسة مقارنة»	م. م. حسين جاسم شاتي	٣٦٦

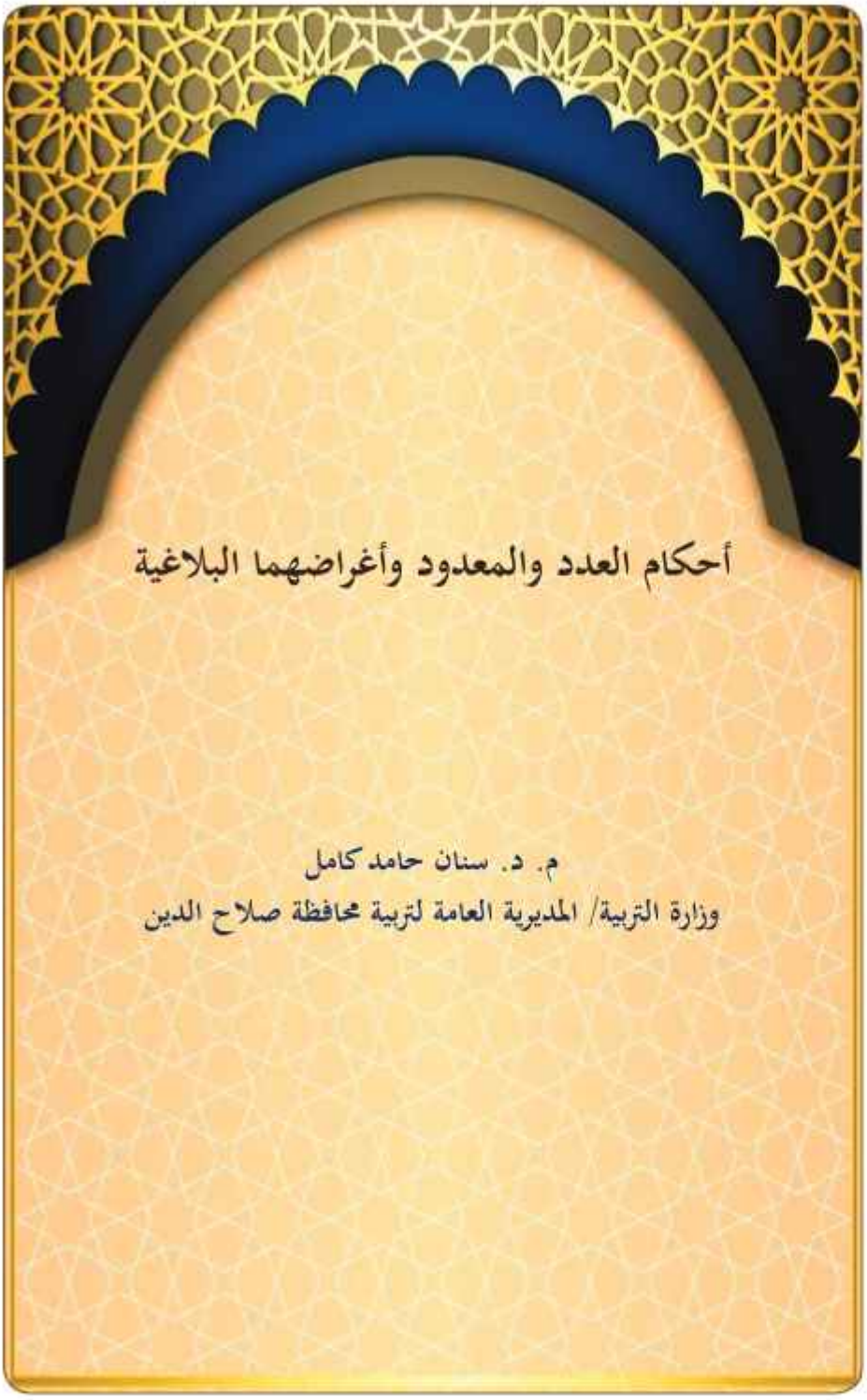

أحكام العدد والمعدود وأغراضهما البلاغية

م. د. سنان حامد كامل
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة المعنونة «أحكام العدد والمعدود وأغراضهما البلاغية» إلى الكشف عن الأبعاد الدلالية والبلاغية لاستخدام العدد والمعدود في اللغة العربية، متجاوزةً بذلك النظرة التقليدية التي تقتصر على الجانب النحوي فقط. تسعى الدراسة لبيان أن قواعد العدد والمعدود في العربية ليست مجرد أحكام جامدة للإحصاء، بل هي ركيزة أساسية للبيان والإحكام الدلالي، وتُعد بوابة رئيسية لتحقيق أغراض بلاغية متنوعة تسهم في إثراء المعنى وتعميق التأثير.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بجمع المادة العلمية من مصادر اللغة والنحو والبلاغة، ثم حللتها بدقة لاستخلاص الأغراض البلاغية المتنوعة، معززةً ذلك بنماذج تطبيقية من القرآن الكريم والنصوص العربية الفصيحة. انقسمت الدراسة إلى مبحثين رئيسين؛ الأول خصص لأحكام العدد من حيث أسماؤه، أقسامه، وأحكامه المتعلقة بالتذكير والتأنيث، التنكير والتعريف، إضافة إلى أحكام أعداد القلة، الأعداد المتوسطة، أعداد الكثرة، والعدد المحمول على المعنى، والوصف بالعدد. أما المبحث الثاني، فتناول أحكام المعدود من حيث أقسامه، وكيفية ارتباطه بالعدد من حيث الإفراد والجمع، التنكير والتعريف، وكذلك أحكام المعدود المختلط والمشترك، وأهمية حذف المعدود ودوافعه البلاغية.

تُبرز الدراسة أن أحكام العدد والمعدود تُجسد دقة متناهية في اللغة العربية، مما يُمكنها من التعبير عن أدق الفروق الدلالية بأقل الألفاظ. وتُشير إلى أن الأغراض البلاغية المتحققة من هذه الأحكام تشمل التأكيد، التكثير، التقليل، التخصيص، الإبهام، وغيرها، وكلها تسهم في تعزيز الفهم وتوسيع آفاق التعبير. تُعد هذه الدراسة إضافة نوعية تسهم في تعميق فهم هذه القواعد وتطبيقاتها البلاغية، وتُعين الباحثين على استيعابها وتطبيقها على نحو سليم يُحافظ على جمال اللغة ودقتها.

الكلمات المفتاحية: : العدد والمعدود، البلاغة، النحو، الدلالة

Abstract:

This research, titled «The Rules of Number and the Counted and their Rhetorical Purposes,» aims to unveil the semantic and rhetorical dimensions of using numbers and their counted nouns in Arabic, moving beyond the traditional view limited solely to grammatical aspects. The study posits that the rules of number and the counted in Arabic are not merely rigid rules for enumeration; rather, they are fundamental pillars of eloquent expression and semantic precision, serving as a primary gateway to achieve various rhetorical purposes that enrich meaning and deepen impact.

The study adopted a descriptive-analytical approach, collecting scientific material from linguistic, grammatical, and rhetorical sources. It then meticulously analyzed this material to deduce diverse rhetorical purposes, reinforcing its findings with applied examples from the Holy Quran and classical Arabic texts. The

research is divided into two main sections: the first is dedicated to the rules of numbers, including their names, classifications, and rules concerning gender (masculine/feminine), definiteness/indefiniteness, as well as rules for small numbers, intermediate numbers, large numbers, numbers based on meaning, and adjectival use of numbers. The second section addresses the rules of the counted noun, covering its classifications, its relation to the number in terms of singular/plural, definiteness/indefiniteness, as well as rules for mixed and shared counted nouns, and the significance and rhetorical motivations behind omitting the counted noun.

The study highlights that the rules of number and the counted exemplify remarkable precision in the Arabic language, enabling it to express the subtlest semantic distinctions with the fewest words. It indicates that the rhetorical purposes achieved through these rules include emphasis, augmentation, reduction, specification, ambiguity, and others, all contributing to enhanced understanding and broader expressive capabilities. This research is considered a valuable contribution that deepens the understanding of these rules and their rhetorical applications, assisting researchers in comprehending and applying them correctly to preserve the beauty and precision of the language.

Keywords: Number and Ma'dood (the counted), Rhetoric, Grammar, Semantics.

المقدمة:

الحمد لله معلّم البيان، والصلاة والسلام على محمد أفصح ولد عدنان، وعلى آل بيته، وصحابته، ومن تبعهم بإحسان وبعد:

فإنّ اللغة العربية التي خصها الله بالتنزيل الحكيم تتجلى فيها منارةً فكريةً وحضاريةً خالدةً لا يقتصر تأثيرها على العالم الإسلامي فحسب، بل يمتد ليشمل الإنسانية جمعاء. إنها لغةٌ تمتاز بجمالٍ فريدٍ وعمقٍ لا مثيل له، بفضل ما تمتلكه من أحكامٍ نحويةٍ دقيقةٍ وأساليبَ بلاغيةٍ تُبهر العقول وتُثري النفوس، مما يجعلها بحق سيدة لغات العالم.

وموضوع هذا البحث المسمّى(أحكام العدد والمعدود وأغراضهما البلاغية) يسلط الضوء على منظومة العدد والمعدود بوصفها أحد أبرز بوابات البيان البلاغي. فالعدد، بألفاظه المركّبة من الواحد إلى الألف، لا يكتفي بإحصاء الموجودات، بل ينفذ إلى عمق المعنى بمقاييس موزونة وأغراض مقصودة عبر إحكامه. والمعدود، ذلك الجنس أو النوع الذي يتّصل به العدد، لا يكتمل علوّه إلّا بإذعانه لقواعد التنكير، والتذكير، والتأنيث، والحذف، حتى يُبرز لنا الغرض البلاغي وجمال العربية بأبهى حللها.

فهذه الدراسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها بيان الأساليب البلاغية من خلال تتبع

أحكام العدد والمعدود في مصادر اللغة والنحو والبلاغة، وتصنيف هذه الأحكام وتقسيمها وفق اعتبارات منهجية واضحة، واستخلاص الأغراض البلاغية المتنوعة التي تُفضي إليها هذه الأحكام، مع الاستشهاد بالنماذج التطبيقية من الذكر الحكيم والنصوص العربية الفصيحة. ولتحقيق هذه الأهداف، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بعد جمع المادة العلمية من المصادر الأصلية، وتحليلها بشكل دقيق لاستنباط الأغراض. وقد تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسين، خُصص الأول لأحكام العدد وأغراضه البلاغية، بينما تناول المبحث الثاني أحكام المعدود وما يرتبط به من أغراض بلاغية.

إن المتأمل في نظام العدد والمعدود يجد فيه دقة متناهية، تُجسد عبقرية اللغة العربية وقدرتها على التعبير عن أدق الفروق الدلالية بأقل الألفاظ. ونأمل أن تُسهم هذه الدراسة في تعزيز فهم هذه الأحكام، وتُعين الباحثين والطلبة على استيعابها وتطبيقها على نحو سليم يُحافظ على جمال اللغة ودقتها.

المبحث الأول

- العدد أسماؤه وأقسامه
- أحكام العدد من حيث التنكير والتعريف
- أحكام العدد من حيث التذكير والتأنيث
- أحكام العددين واحد واثنين
- أحكام أعداد القلة
- أحكام أعداد المتوسطة بين القلة والكثرة
- أحكام أعداد الكثرة
- أحكام العدد المحمول على المعنى
- أحكام الوصف بالعدد

المبحث الثاني

- المعدود أسماؤه وأقسامه
- أحكام معدود العدد واحد واثنين
- أحكام معدود أعداد القلة
- أحكام معدود الأعداد المتوسطة بين القلة والكثرة
- أحكام معدود أعداد الكثرة
- أحكام المعدود المشترك
- أحكام المعدود المختلط
- أحكام حذف المعدود

الخاتمة:

الهوامش والمصادر:

وأسألا الله عز وجل أن يلهمني الرشد ويمن عليّ بالسداد في القول والعمل إنه سميع الدعاء

المبحث الأول:

العدد أسماؤه وأقسامه

العدد: هو ما وضع لكمّيّة آحاد الأشياء, وأصول الأسماء الموضوعة للعدد إثنتا عشرة اسما هي: الواحد, والاثنان, والثلاثة, والأربعة, والخمسة, والستة, والسبعة, والثمانية, والتسعة, والعشرة, والمائة, والألف، وما عداها من أسماء

العدد ففروع منها, والفروع على ثلاثة أنواع: إما مركبة كأحد عشر أو معطوفة: كواحد وعشرين, أو مفردة على صيغة عقد كعشرين وثلاثين إلى تسعين, وهي تكرير للعشرة في المعنى(ينظر: الاسترابادي, ٢٠١٢م, ٢٢٦/٣). وهذه الأعداد على مراتب أربع ((كل مرتبة فيها تسعة عقود, فالآحاد تسعة عقود, والعشرات تسعة عقود, والمئات تسعة عقود, والألوف متشعبة منها, أي: مأخوذة من المراتب الثلاثة, فهي آحاد ألوف, وعشرات ألوف, ومئات ألوف, وألوف ألوف إلى ما لا نهاية له))(ابن يعيش, ٢٠٠١م, ٦/٤). وللعدد أقسام متعددة باعتبارات مختلفة منها:

أن العدد ينقسم إلى عدد قليل وعدد كثير, فالعدد القليل ثلاثة وعشرة وما بينهما, والعدد الكثير ما جاوز ذلك, وينقسم العدد إلى عدد مستغن عن التثنية والجمع, وعدد غير مستغن عنهما, فغير المستغني عن التثنية والجمع المائة والألف, وما عداهما فمستغن عن التثنية والجمع, وينقسم العدد إلى عدد مذكر وعدد مؤنث, فالمذكر الواحد والاثنان والألف, وما عداها فمؤنث, وينقسم العدد الى عدد ملازم للتذكير أو التأنيث, وعدد غير ملازم للتذكير أو التأنيث, والعدد الملازم للتذكير الألف, والملازم للتأنيث المائة, وتلحق بهما العقود الثمانية عشرين وأخواتها, وما عداها فغير ملازم للتذكير والتأنيث, وينقسم العدد غير الملازم للتذكير والتأنيث إلى عدد يطابق المعدود وعدد يخالف المعدود, والعدد الذي يطابق المعدود الواحد والاثنان, وما عداهما فيخالف المعدود, وينقسم العدد الى عدد مفتقر إلى معدود مبين, وعدد غير مفتقر إلى معدود مميز, فغير المفتقر أليه هو الواحد والاثنان, وما عداهما مفتقر إلى معدود مميز, وينقسم العدد إلى عدد يقع على شيء واحد مذكر أو مؤنث أو عاقل أو غير عاقل, وعدد يقع على شيئين فيكون لأحدها بالتغليب مذكر ومؤنث أو عاقل وغير عاقل, أو مختلط, وينقسم العدد إلى عدد محمول على اللفظ, وعدد محمول على المعنى, والعدد المحمول على اللفظ يجري تكيره وتأنيثه على ظاهر الكلام, والعدد المحمول على المعنى يجري تذكيره وتأنيثه خلاف ظاهر الكلام.

أحكام العدد من حيث التنكير والتعريف

العدد موضوع في الأصل ليدل على مقدار مخصوص, فالإثنان لما بين الثلاثة والواحد, فهو أقل من الثلاثة, وأكثر من الواحد, ومثل ذلك الأربعة, والخمسة, والستة, والسبعة, والثمانية, والتسعة, والعشرة, والمائة, والألف كلها وضعت بإزاء مقدار معين محصور بين عددين أكثر من الذي قبله وأقل من الذي بعده, وعلى هذا الاعتبار صح أن يكون أسم العدد كاسم العلم معرفة لا نكرة؛ لأنه اسم علم خاص لشيء لا اشتراك فيه, وأن دخول حرف التعريف(أل) على العدد لا يدل على تنكيره في قولهم: الاثنان نصف الأربعة والثمانية ضعف الأربعة, لأنه مما اعتقب عليه تعريفان: تعريف العلمية, وتعريف الألف واللام, ونظير ذلك قولك: لقيته قَينة والقَينة(ينظر: ابن جني, ٢٠٠٠م, ٤٠٧/٢).

أحكام العدد من حيث التذكير والتأنيث

العدد في أصل الوضع بعضه مذكر, وبعضه مؤنث, وبعضه يلزم صورة وضعه مجرداً كان أو مقيداً بمعدود, وبعضه الآخر عكس ذلك, والأعدد المذكرة: الواحد والاثنان والألف, وحكم الألف أن يلزم صورة التذكير في كل حال, بخلاف الواحد والاثنين, فإنهما لا يلزمان صورة التذكير في كل حال.

أما الأعدد المؤنثة وضعا فهي: الثلاثة والأربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة والمائة, وحكم المائة أن تلزم صورة التأنيث في كل حال, بخلاف الثلاثة وأخواتها فإنها فإنها تكون مع المؤنث مذكرة باسقاط التاء, و بالحاق التاء مؤنثة مع المذكر, واختلف في سبب ذلك على ثلاثة أقوال:

أحدها: إنما إلحقت لأنّ((كل اسم لا يخلو مسماه من أن يكون عاقلا أو غير عاقل, ومسمى قولنا: ثلاثة, وأربعة ونحوهما من الأعداد إنما هو شيء في الذهن مجهول, فصار بمنزلة ما لا يعقل, والإخبار عن جماعة ما لا يعقل

كالإخبار عن المؤنث المفرد، فلذلك أنث))(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٦/٤).

والثاني: إنما إلحقت ((للمبالغة، ومعنى المبالغة: أن المذكر لما كان أفضل من المؤنث بولغ في لفظه بزيادة حرف، كما قيل: رجل علامة ونسابة، إذا أريد به المبالغة في العلم والنسب، والهاء مع ذلك علامة التأنيث))(ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص٤٩٢).

والثالث: إنما إلحقت ((للمبالغة بالإشعار بقوة التضعيف، وذلك لأنه لا شيء فيه من قوة التضعيف ما في العدد فيما يظهر للعقل، فأشعر بالعلامة أن له المنزلة هذه، وجرت علامة التأنيث في العدد مجراها في مثل «علامة»، و«نسابة»، للإشعار بقوة المبالغة في الصفة، وتضاعفها في المعنى.))(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٦/٤). وأرجح هذه الأقوال أولها، وأضعفها أوسطها. أما ضعفه فلأن المبالغة حاصلة في علّامة ونسابة من أصل بنية نساب وعلّام على وزن فعّال المشدد العين، فهو صيغة مبالغة بنفسه ولم يفد إلحاق علامة التأنيث التاء معنى المبالغة.

أحكام العددين واحد واثنين

الواحد والاثنان حكمهما يجري على القياس في مطابقة العدد للمعدود باسقاط التاء مع المذكر

فتقول: واحد، واثنان، وبأثباتها مع المؤنث فتقول: واحدة،، والثنتانِ على لغة أهل الحجاز بمنزلة ابنان وابنتان، وعلى لغة بني تميم ثنتان بغير همزة وصل بمنزلة بنتان، ولا واحد له من لفظه(ينظر: السيرافي، ٢٠٠٨م، ٨٩/٢) و(الفيومي، ٢٠٠٨م، ٨٥/١).

والأحد نظير الواحد في العدد إلّا أنه لا يجري مجراه في جميع أبنية العدد، ولا فيما يقع عليه من الوصف فليس الوصف بالأحد كالوصف بالواحد، وليس معنى الإضافة إلى الأحد كمعنى الإضافة إلى الواحد، فلكلّ منهما أحكامه منها

١ـ يأتي الواحد نيفاً مع العشرين وأخواتها، ولا يأتي مع العشرة أما أحد فيأتي نيفاً مع العشرة ومع العشرين فيقال: أحد عشر، أحد وعشرون، أحد وثلاثون إلى أحد وتسعين، ولا يقال واحد وعشر، وإنما يقال: واحد وعشرون، واحد وثلاثون إلى واحد وتسعين.

٢ـ يأتي الواحد وصفاً للعاقل كقوله تعالى:(إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ)(النحل: ٢٢)، وغير عاقل كقوله تعالى:(يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ)(الرعد: ٤)، أما للأحد فهو مختص بالله وحده ولا يوصف به غيره قال تعالى:(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)(الإخلاص: ١)،جاء في تهذيب اللغة((لا يوصف شيء بالأحدية غيره، لا يقال رجل أحد ولا درهم أحد، كما يقال رجل وحد أي فرد، لأن أحدا صفة من صفات الله التي استأثر بها، فلا يشركه فيها شيء))(أبو منصور، ٢٠٠١م، ١٢٧/٥).

أحكام أعداد القلة

أعداد القلة ثلاثة وعشرة وما بينهما، وحكمها لا يجري على القياس في مطابقة العدد للمعدود بإثبات التاء مع المذكر، تقول: ثلاثة رجال، وتحذف مع المؤنث،فتقول: ثلاث نسوة، وذلك للفصل بين المذكر والمؤنث وإزالة اللبس فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث، بيان ذلك ((أن (طلحة) يجوز أن يكون اسما لامرأة، ويجوز أن يكون اسما لرجل، وهما مع ذلك مشتركان في لفظ الجمع، نحو قولك في طلحة: طلحات، لمذكر أو مؤنث، فلو لم تفصل في لفظ الأعداد بين المذكر والمؤنث، فقلت: عندي ثلاث طلحات، لم يعلم المخاطب أعندك رجال أو نساء، فلما كان ترك الفصل يوقع لبسا بين المذكر والمؤنث، وجب أن يقع الفصل بين هذه الأعداد))(ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص٤٩١).

وللسائل أن يسأل فيقول: لم ألحقت التاء وضعاً بهذه الأعداد، ولم كان اثبات التاء وحذفها خلافاً للقياس،لأن القياس يقتضي اثباتها مع المؤنث وحذفها مع المذكر؟

والجواب:((أن أسماء العدد مصحوبة بالتاء وضعا، قبل أن يذكر معها معدود بدليل أنّك تقول: ستّة ضعف ثلاثة، وأربعة نصف ثمانية فكأنّ ذكرها مصحوبة بالتاء هو الأصل))(ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ٢٤١٩/٥)، وسببه ذلك

لأنّ((الثلاثة واخواتها اسماء جماعات، كزمرة وامة وفرقة وعصبة وسرية وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة، فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي هي بمنزلتها))(ابن مالك، ١٩٩٠م، ٣٩٨/٢) وعليه فإن أسماء العدد حقها أن تكون بالتاء في الاصل لأنها من أسماء الجماعات المؤنثة. وأن الحاق التاء أو اسقاطها لا أثر له، فما كان من أسماء العدد بالتاء فهو بمنزلة المؤنث الذي فيه تاء، وما كان بغير التاء فهو بمنزلة المؤنث الذي ليس فيه تاء، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الحاق التاء بالعدد مع المذكر، واسقاطها مع المؤنث لأن أصل العدد وأوله بالتاء من حيث إنه على معنى جماعة والمذكر أول قبل المؤنث، فأعطوا الأول للأول ليقابل الأصل بالأصل والفرع بالفرع من باب المقابلة والمشاكلة في الكلام(ينظر: ابن سيده، ٢٠٠١م، ١٩٤/٥).

ولك أن تعرف أن العشرة آخر أسماء آحاد العدد، وأن((العشرة المركبة مع الآحاد غير العشرة المفردة، والدليل على ذلك أنك تقول للمؤنث: إحدى عشرة، بكسر الشين وتسكينها، والعشرة المفردة لا يجوز فيها كسر الشين بحال، فدل ذلك على أن العشرة المركبة غير العشرة المفردة))(ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص٤٩٥). لذلك كان للعشرة حكمان المفردة تخالف المعدود، والمركبة تطابق المعدود.

أحكام الأعداد المتوسطة بين القلة والكثرة

الأعداد ما بين العشرة والمائة متوسطة بين القلة والكثرة إن جاوزت العشرة ولم تبلغ العشرين كأحد عشر واثني عشر تكون مركبة من جزأين النيف والعشرة فجعلا اسما واحدا بغير حرف عطف((ليجري مجرى سائر الأعداد المفردة، نحو: «خمسة»، و«ستة»؛ لأنه أخصر. وربما احتاجوا إلى ذلك في بعض الاستعمال، وذلك أنك لو قلت: «أعطيت بهذه السلعة خمسة وعشرة»، جاز أن يتوهم المخاطب أنهما صفقتان، أعطي بها مرة خمسة، ومرة عشرة. فإذا ركبت، زال هذا الاحتمال، وارتفع اللبس، وتحقق المخاطب أنك أعطيت بها هذا المقدار من العدد))(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ١٤٥/٣).

وحكم الأعداد المركبة أن يجري الجزء الأول من المركب على منهاج المفرد فيطابق المعدود إن كان وحداً أو اثنين ويخالف المعدود إن كان ثلاثة فما فوق أما الجزء الثاني من المركب وهو العشرة فتلزم مطابقة المعدود((فيقال في التذكير: أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر، إلى تسعة عشر، وفي التأنيث: إحدى عشرة واثنتا عشرة وثلاث عشرة، إلى تسع عشرة، بإسكان الشين، على لغة أهل الحجاز، وكسرهـــا على لغة بني تميم))(ابن الناظم، ٢٠٠٠م، ص٥٢١).

أما الأعداد المعطوفة فهي التسعة فما دونها إذا كانت نيفاً على عقد من العقود الثمانية العشرين وأخواتها فحقها أن يُعطف العقد على النيف بحرف العطف الواو أو الفاء أو ثم، والأصل أن يعطف بحرف الواو في((عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة كأحد وعشرين، فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول: قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين))(الصبان، ١٩٩٧م، ١٣٥/٣).

وحكم النيف والعقد في الأعداد المعطوفة كل يجري على منهاج ما قبل العطف فالعقد يلزم مع المذكر والمؤنث صورة واحدة، والنيف إن كان وحداً أو اثنين مع المؤنث تلحقه التاء، وتسقط مع المذكر بخلاف الثلاثة والتسعة وما بينهماأن تثبت مع المذكر وتحذف مع المؤنث.

أما الأعداد عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون، تسمى أسماء العقود وهي على مبنية على طريقة جمع المذكر السالم، وليس بجمع تصحيح على التحقيق جاء في اللباب في علل البناء والإعراب((وأما (عشرون) فاسم موضوع لعشرتين وليس بجمع تصحيح على التحقيق لأن أقل هذا الجمع ثلاثة فلو كان (عشرون) جمع تصحيح لكان أقل ما يقع عليه ثلاث عشرات))(العكبري، ١٩٩٥، ٣٢٤/١)، وحكم أسماء العقود أن تكون مع المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وفي ذلك قولان:

فمنهم من قال: أن العشرين واخواتها أنزلت منزلة المائة والألف وأجريت على مجراهما مع المذكر والمؤنث بلفظ واحد اتكالاً على المفسر أي: المعدود يبين المذكر من المؤنث، وأنهم اقتصروا على أن يوقعوا فرقاً في العشرة فما دونها لأنها أصل العدد.(ينظر: الأنباري أبو بكر, ١٩٨١م, ٢/٢٣٨).

ومنهم من قال: أن أسماء العقود بنيت للمذكر والمؤنث بدليل أنك((تقول: عشرون وثلاثون, فتجد فيه لفظ التذكير ولفظ التأنيث؟ أما التذكير فالواو والنون, وأما التأنيث فقولك: ثلاث من ثلاثون؛ ولذلك صلحت ثلاثون إلى التسعين للمذكر والمؤنث فقلت: ثلاثون رجلاً وثلاثون امرأة, وتسعون غلامًا وتسعون جارية))(ابن جني, ١٩٩٦م, ١/٢٣٦).

أحكام أعداد الكثرة

المائة والألف عقدان يدلان على الكثرة, وهما يلزمان صورة واحده, إلّا أن المائة تلزم صورة التأنيث تقول: مائة رجلٍ, ومائة امرأةٍ.(ابن السكيت, ٢٠٠٢م, ص٢١٤), ومع الألف تقول: الف رجلٍ وألف امرأةٍ فيلزم الألف صورة التذكير((لأن العرب تذكر الألف, وإن أنث على أنه جمع, فهو جائز, وأكثر كلام العرب على التذكير)) (الأزهري, ٢٠٠١م, ١٥/٢٧٣).

المائة والألف لم يوضع لهما اسم يستغنيان به عن التثنية ولا عن الجمعه ف فثنيا وجمعا فقالوا:

مائتان وألفان في التثنية, ومئات ومئون وآلاف وألوف وهذا بخلاف سائر أسماء العدد فأنها لم تثنّ ولم تجمَعْ لان لكل منها اسما يغني عن ذلك فعشرة يغني عن تثنية خمسة, وعشرون يغني عن تثنية عشرة , وخمسة عشر يغني عن جمع خمسة, وثلاثون يغني عن جمع عشرة.

أحكام العدد المحمول على المعنى

الكلام حقه أن يجري تذكيره وتأنيثه على ظاهر اللفظ إن لم يتصل به ما يقوي المعنى فيحمل عليه ويترك ظاهر اللفظ فيؤنث ماكا حقه التذكير أو يذكرما كان حقه التأنيث((كقولك: ثلاثة شخوص, إذا قصدت بالشخوص المؤنث فلك أن تقول: ثلاث شخوص, نظراً إلى المعنى لأنه مؤنث وبالعكس ثلاثة أنفس وأنت تعني الذكور, فلك أن تقول: ثلاثة أنفس, نظراً إلى المعنى لأنه مذكر. ولك أن تقول: ثلاث أنفس نظراً إلى اللفظ لأنه مؤنث. وأما إذا قلت: ثلاثة شخوص وأنت تعني الذكور وثلاث أنفس وأنت تعني المؤنث فليس في الأول إلا إثبات التاء وليس في الثاني إلا حذفها, وليس مما نحن فيه لتطابق اللفظ والمعنى على جهة واحدة, وما نحن فيه مفروض في مخالفة اللفظ للمعنى باعتبار التذكير والتأنيث, ولأجل ذلك ساغ الوجهان نظراً إلى اللفظ تارة وإلى المعنى أخرى.))(ابن الحاجب, ١٩٨٩م, ٢/٥٢٥).

أحكام الوصف بالعدد

قد يقدم المعدود على العدد ويجعل العدد وصفا, فيكون للعدد وجهان من حيث التذكير والتأنيث: إما مراعاة أحكام النعت مع المنعوت فتلزم مطابقة العدد للمعدود في جميع الأعداد, أو مراعاة أحكام العدد مع المعدود, فتخالف بين العدد والمعدود إن كان العدد ثلاثة وعشرة وما بينهما, أو تطابق إن كان العدد واحدا أو اثنين(ينظر: الصبان, ١٩٩٧م, ٤/٨٨) والأجود مراعاة أحكام العدد مع المعدود لأنها لغة القرآن الكريم, قال تعالى:(وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)(الواقعة: ٧), وقوله تعالى:(فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ)(الزمر: ٦), فالعدد في الآيتين الكريمتين مراعى فيه أحكام العدد مع المعدود ففي الآية الأولى الحقت التاء بالعدد ثلاثة لأن المعدود مذكر, وفي الآية الثانية اسقطت التاء من العدد ثلاثة لأن المعدود مؤنث.

والعدد إن كان واحدا وصفا لمفرد, أو اثنين وصفا لمثنى كما في قوله تعالى:(وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا

هُوَ إِلَٰهٌ واحِدٌ)(النحل: ٥١) فغرضه إيضاحه بما يخصه من الاسم, والدلالة به على القصد اليه والعناية به(ينظر: السكاكي, ١٩٨٧م, ص١٩٠), و(القزويني, د.ت, ٢/ ٤١), واختلف في ذلك على أربعة أقوال: أحدها: أنه نعت قصد به مجرد التأكيد, والثاني: أنه نعت للتخصيص لا للتأكيد(ينظر: الزركشي, ١٩٥٧م, ٢/ ٤٣٣ و ٤/ ٢٤٠), والثالث: أنه نعت للبيان والتوضيح, والرابع: أنه عطف بيان(الإسفرائيني, ٢٠٠١م, ١/ ٣٣٩ وما بعدها), وأرجحها أنه نعت للتخصيص.

أما اذا كان الوصف بالعدد ثلاثة فما فوق فهو نعت لما قبله لتوضيحه, وتبين كميته إذا انفرد بما يتضمن لفظه من القلة والكثرة, ناب ذلك عن قليل وكثير, لأن الأوصاف توضح الموصوفين, وتزيل إبهامها فإذا قلت: مررت بإبل ثلاثة, فكأنك قلت: مررت بإبل قليلة, وإذا قلت مررت بإبل مائة, فكأنك قلت: مررت بإبل كثيرة(ينظر: السيرافي, ٢٠٠٨م, ٤/ ٣٥٧), و(ابن يعيش, ٢٠٠١م, ٢/ ٤٤).

والعدد المذكور للوصفية يأتي على صور عدة منها أن يكون وصفا لاسم جنس ليس له مفرد من لفظه, كقوم تقول: قام القوم ثلاثتهم, بالرفع, ورأيت القوم ثلاثتهم, بالنصب, ومررت بالقوم ثلاثتهم, بالجر, وقد يأتي العدد وصفا لجمع الذكور فتقول: قام الرجال ثلاثتهم, ورأيت الرجال ثلاثتهم, ومررت بالرجال ثلاثتهم, وحكم العدد مع ضمير جماعة الذكور كجمع الذكور, تقول: قاموا ثلاثتهم, رأيتهم ثلاثتهم, ومررت بهم ثلاثتهم, وقد يأتي العدد وصفاً لجمع المؤنث فتقول: قام النسوة ثلاثهن, ورأيت النسوة ثلاثهن, ومررت بالنسوة ثلاثهن, وحكم العدد مع ضمير جماعة الإناث كجمع الإناث في ذلك تقول: أتيتني ثلاثهن, ورأيتهن ثلاثهن وأربعهن وخمسهن وستهن إلى عشرهن, فإذا جزت العشرة فالإضافة مكروهة(ينظر: الأنباري أبو بكر, ١٩٨١م, ٢/ ٢٤٩).

ولاسم العدد المذكور للوصفية في هذه الصور لغتان: لغة التميميين الاتباع على التوكيد إن كان جرا فجرا, وإن كان نصبا فنصبا, وإن كان رفعًا فرفعًا على تقدير جميعهم, ولغة الحجازيين النصب على الحال على تقدير جميعا. والفرق بينهما من جهة المعنى أنك((إذا قلت: مررت بالقوم خمستهم فنصبت حصل تقييد المرور بكونهم خمسة, فلا يجوز أن يكون مرّ بأكثر من خمسة, وإذا أتبعت جاز أن يكون مررت بغيرهم وجاز أن يكون مررت بهم خاصة وقد أوضح سيبويه هذا الفرق وبيّنه حيث قال: وزعم الخليل أنه إذا نصب(ثلاثتهم) فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط لم أجاوز هؤلاء))(ناظر الجيش, ٢٠٠٧م, ٥/ ٢٢٦٣), و(سيبويه, ١٩٨٨م, ١/ ٣٧٤).

المبحث الثاني:

المعدود أسماؤه وأقسامه:

المعدود هو المقصود بالعدد, ويسمى أيضاً التفسير أو المفسر أو التمييز أو المميز أو التبيين أو المبين, لأنه يجيء بقصد إزالة الإبهام عن العدد, وحقه أن يذكر بعد العدد ليبين نوعه أو جنسه((ولم يجز ذكر العدد مفردًا, كقولك: ثلاثة وأربعة, لأنه لا يعلم من أي نوع هو, أعني العدد, فوجب أن يذكر العدد مضافا إلى النوع, لتقع الفائدة للمخاطب, إذ الغرض ذكرهما جميعا))(ابن الوراق, ١٩٩٩م, ص٤٨٩).

وللمعدود أقسام متعددة باعتبارات مختلفة منها:

أن المعدود إما متروك ذكره, أو مذكور, والمعدود المذكور هو ما عدا معدود الواحد والاثنين.

والمعدود إما مفرد أو جمع, والجمع للعشرة فما دونها أما المفرد فلما فوق العشرة.

والمعدود إما مجرور على الاضافة أو منصوب على التمييز, والمجرور إن كان مفرداً فهو للكثرة, وإن كان جمعاً فهو للقلة, أما المنصوب فهو للمتوسط بين القلة والكثرة.

والمعدود إما مشترك, أو غير مشترك, والمعدود المشترك يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد, وغير المشترك يقع على المذكر بلفظ, وعلى المؤنث بلفظ.

والمعدود إما محمول على اللفظ, أو محمول على المعنى, والمحمول على اللفظ يجري تذكير عدده أو تأنيثه على ظاهر اللفظ, وعكس ذلك المحمول على المعنى.

والمعدود إما مختلط أو غير مختلط, والمعدود غير المختلط ما كان لنوع واحد مذكر أو مؤنث أو عاقل أو غير عاقل, والمعدود المختلط ما كان لأكثر من نوع.

أحكام معدود الواحد والاثنين

معدود الواحد والاثنين متروك ذكره استغناء بلفظ المفرد عن الواحد, وبلفظ التثنية عن الاثنين, تفسير ذلك أنك إذا ذكرت المفرد فقلت: رجل أو امرأة أو فرس أو غير ذلك من أسماء الأنواع والأجناس فقد اجتمع لك به معرفة العدد ومعرفة النوع, فتستغني بلفظ المفرد عن ذكر المقدار الذي يضاف إلى النوع (ينظر: المبرد, د.ت, ٢/١٥٥), وكذلك إذا ذكرت التثنية فقلت: رجلان أو امرأتان أو فرسان أو غير ذلك من الأسماء المثناة فقد اجتمع لك معرفة العدد والنوع ((لأن التثنية لا تكون إلا مع سلامة اللفظ بالواحد, فاستغنوا بدلالته على المراد عن أن يشفعوه بغيره من أسماء الأجناس))(ابن يعيش, ٢٠٠١م, ٤/٥).

وقد ذكر ابن الوراق أن((القياس كان في الواحد والاثنين من الأعداد أن يضافا, فيقال: عندي واحد رجال, واثنا رجال, كما يقال: ثلاثة رجال, إلا أنهم أسقطوا الإضافة من الواحد والاثنين, لأن الواحد ينبئ عن نوعه وعدده, وكذلك الاثنان, كقولك: جاءني رجل, ورجلان, فلما كان لفظ رجل ورجلين ينبئ عن العدد والنوع, استغني بلفظ واحد عن لفظين))(ابن الوراق, ١٩٩٩م, ص٤٨٩), ولم يجيئوا بمعدود الاثنين مضافا إلى العدد إلّا في الشعر ضرورة, في شذوذ من الكلام(ينظر: الأندلسي, ١٩٩٨م, ٢/٧٤٦).

وجاء في همع الهوامع ((العدد إن كان واحدا أو اثنين لم يحتج إلى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى فيقال: رجل ورجلان لأنه أخصر وأجود ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل))(السيوطي, ١٩٧٩م, ٤/٧٤) ومعلوم عند أهل العربية أن((الاختصار أصل بلاغيّ, لا يختص بباب, ولا يقتصر على مسألة))(عباس حسن, د.ت, ٢/٥٦).

أحكام معدود أعداد القلة

معدود الثلاثة وأخواتها هو المعدود الواقع بعد العدد ثلاثة وعشرة وما بينهما, وهو على نوعين: جامد ومشتق؛ فإن كان جامداً فالأحسن جره على الإضافة فتقول: ثلاثةُ رجالٍ, لأنه بمنزلة إضافة البعض إلى الكل, يليه أن يجر بمن ويعرف بال فتقول: ثلاثة من الرجال, ثم النصب على التمييز كقولهم: ثلاثةً رجالاً, وهذا مختلف فيه فسيبويه يرى أن محله الشعر ولم يجزه في الكلام, والفراء أجازه قياساً.

أما إذا كان المعدود مشتقا فالأحسن فيه الإتباع على النعت كقولك: ثلاثةٌ صالحون, ووجه ذلك كراهية أن تجعل الصفة كالاسم, يليه النصب على الحال, كقولك: ثلاثةً صالحين, وأضعفها الجر على الإضافة كقولك: ثلاثةُ صالحين(ينظر: سيبويه, ١٩٨٨م, ٢/١٦١), و(السيرافي, ٢٠٠٨م, ٤/٣٠٢), و(ناظر الجيش, ٢٠٠٧م, ٥/٢٤٠٩), و(الأندلسي, ١٩٩٨م, ٢/٧٤٤), و(ابن عقيل, ١٩٨٠م, ٢/٧٠).

وحكم معدود الثلاثة واخواتها أن يكون نكرة جمعا من أبنية جموع القلة غالباً, إن كان للمعدود جمع قلة وكثرة, فإن لم يكن للمعدود إلا جمع كثرة أو ندر جمع القلة أو أهمل أو أستغني عنه صح التمييز به بلا ضعف(ينظر: النجار, ١٩٩٩م, ٤/١٠٣).

أما وجوب أن يكون نكرةً, فليبيّن جنس العدد ويوضّحه لأنه يُشبه تنكير الحال للبيان ورفع الإبهام, فالمعدود المميز يُبيّن ما قبله كما أن الحال تبين ما قبلها, فلما أشبه المعدود الحال أعطي حكمها في وجوب التنكير(ينظر: ابن يعيش, ٢٠٠١م, ٢/٣٦) من هذا الوجه وإلا فالتمييز مخالف للحال في وجوه كثيرة منها وجه تسمية المعدود تمييزاً لأن غرضه((رفع الإبهام, وإزالة اللبس, وذلك نحو أن تخبر بخبر, أو تذكر لفظا يحتمل وجوها, فيتردد

المخاطب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض، ولذلك سمي تمييزا وتفسيرا))(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٢/٣٦). أما وجوب أن يكون أحد أبنية جمع القلة فلغرضين أحدهما: للمشاكلة والمطابقة(ينظر: السيرافي، ٢٠٠٨م، ٢/٨٤) فمن فصيح الكلام أن يطابق المعدود العدد في الدلالة على التعدد لفظًا ومعنى (ينظر: النجار، ١٩٩٩م، ٤/١٠٣). والآخر: ((أنه لما كان يجوز في بعض المواضع حذف المضاف إليه، وإقامة المضاف مقامه، اختاروا إضافة هذه الأعداد إلى الجمع الأقل، ليكون متى حذفت الأعداد قام المضاف إليها مقامه، فأدى عن معناها، ولو أضيف إلى الجمع الكثير لم تكن إقامتها مقامها تدل على الأعداد، لاختلافهما في المعنى)) (ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص٤٩٠).

والمشهور عند أهل العربية أنّ جموع القِلّة ستة، أربعة من جموع التكسير وهي: (فِعْلَة، أفْعَال، أَفْعِلَة، أفْعُل)، والاثنان الآخران هما جمع السلامة بنوعيه المذكر والمؤنث بشرط أن يكون غير معرّف بـ (أل)، وما عدا أبنية الجموع الست هذه، فإنها أبنية جموع للكثرة إن كان للمفرد بنيتان مختلفتان، وما لم يكن له إلّا بنية واحدة سواء كانت للقِلّة أم للكثرة، فإنه يجوز استعمال البنية الواحدة لكلا الدلالتين(ينظر: الفيومي، ٢٠٠٨م، ص٤٢٢) القِلّة والكثرة؛ ((لأنَّ معنى الجمع مشترك في القليل والكثير؛ فجاز أن يُنوى بجمع القِلّة جمع الكثرة؛ لاشتراكهما في الجمع، كما جاز ذلك في ما يجمع بالواو والنون نحو: «الزيدون»، وجاز أن يُنوى بجمع الكثرة جمع القِلّة، كما يجوز أن يُنوى بالعموم الخصوص))(الأنباري أبو البركات، ١٩٩٩م، ص٢٥١).

ومثال ورود المعدود ببنيتين مختلفتين قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَايَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾(يوسف: ٤٣)، وقوله تعالى:﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾(البقرة: ٢٦١)، فالمعدود في الآية الأولى(سنبلات)، وفي الآية الثانية(سنابل) مع أن العدد في الآيتين واحد هو سبع،((وسرُّ ذلك أن سنابل جمع كثرة وسنبلات جمع قلة، وقد سيقت الآية الأولى في مقام التكثير ومضاعفة الأجور فجيء بما على (سنابل) لبيان التكثير، وأما قوله: (سبع سنبلات) فجاء بما على لفظ القلة لأن السبعة قليلةٌ ولا مقتضى للتكثير، فجاء لكل موضع بما يقتضيه السياق))(السامرائي، ٢٠٠٧، ٤٠).

أحكام معدود الأعداد المتوسطة بين القلة والكثرة

معدود ما فوق العشرة ودون المائة حكمه أن يفسر بنكرة مفردة منصوبة على التمييز سواء كان مركباً كقولك: أحد عشر درهماً، أو كان من أسماء العقود كقولك: عشرين درهما، أو كان معطوفاً كقولك: واحد وعشرين درهما إلى تسعة وتسعين، وكان الأصل في معدود هذه الأعداد أن يفسر بجمع معرف بأل مجروراً بمن فيقال: أحد عشر من الدراهم، واثنا عشر من الدراهم، وعشرون من الدراهم، فحذف هذا التطويل أي:(من الدراهم)، وأقيمت مقامه النكرة المفردة، طلبا للخفة(ينظر: ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص٥٠٠) قال أبو إسحاق الزجاج ((وجميع ما نصب على التمييز في العدد على معنى دخول التنوين، وإن لم يذكر في عشرة، لأن التنوين حذف ههنا مع الإعراب ومعنى قول الناس عندي عشرون درهماً معناه عندي عشرون من الدراهم، فحُذف لفظ (الجمع) و(مِنْ) هذه التي خَلَصَ بها جِنسٌ من جِنس وعبر الواحد عن معنى الجمع))(الزجاج، ١٩٨٨م، ١/١٤٢).

أما وجوب كونه نكرة مفردة فذلك((لأن المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من أي نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة، وكان الواحد النكرة أولى من الواحد المعرفة؛ لأن الواحد النكرة أخف من الواحدة المعرفة، ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يُضاف إلى ما بعده، لأنه ليس بمضاف، فيتوهم أنه جزءٌ مما بينته، كما يلزم بالمضاف فلذلك وجب أن يكون واحدًا نكرةً))(الأنباري أبو البركات، ١٩٩٩م، ص١٦٩).

وقد يأتي معدود مافوق العشرة جمعا على غير القياس كما في قوله تعالى:﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗا﴾

(الأعراف: ١٦٠)، فالمعروف في لغة العرب أن المعدود المفسر لما فوق العشرة يكون مفرداً، والمعدود هنا جمع ووجه مجيئه جمعاً على الأرجح أن المعدود المفسر محذوف والتقدير وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة وأسباطا» ليس بتمييز لأنه جمع؛ وإنما هو «بدل من اثنتي عشرة»، بدل كل من كل ولو كان: أسباطًا، تمييزًا» عن اثنتي عشرة، لذكر العددان بتجريدهما من علامة التأنيث ولقيل: اثني عشر «لأن السبط» واحد الأسباط «مذكر»، فكان يجب أن تجرد التاء من عدده(ينظر: الجرجاوي، ٢٠٠٠م، ٢/٤٦١).

أحكام معدود أعداد الكثرة

معدود الكثرة هو المائة والألف، وحكمه أن يفسر بنكرة مفردة مجرورة بالاضافة تقول: مائة رجلٍ وألفُ رجلٍ، وهذا الحكم يشابه حكم معدود القلة في كونه مجروراً بالإضافة، ويشابه حكم معدود المتوسط بين القة والكثرة في كونه مفرداً. وذلك لأن المائة والألف أخذت شبهاً من العشرة وشبهاً من التسعين، فكان مبينها وهو الاسم الذي أضيفت إليه مركباً حكمه من حكمي مبني العشرة والتسعين.

أما شبهها بالعشرة، فلأنها أول عقد من جنسها كما أن العشرة أول عقد من جنسها؛ وذلك أنها عشر عشرات كما أن العشرة عشرة آحاد، فتستحق مبينها أن تكون مضافة إليه كما كان ذلك في العشرة، وإن شئت قلت: فاستحقت أن تكون مضافةً إلى مبينها، كما كان ذلك في العشرة.

وأما شبهها بالتسعين فلأنها أول عقد يليها، فأخذت منها بحكم شبهها بما بيانها بالمفرد كما تبيـــــن التسعون به))(ابن الخشاب، ١٩٧٢م، ص٢٦٦).

وقد يأتي معدود المائة جمعا على غير القياس كما في قوله تعالى: (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ)(الكهف: ٢٥)، ووجه مجيء المعدود المفسر جمعا بعد المائة في هذه الآية كوجه مجيئه جمعاً بعد العدد (اثنتي عشرة) في الأية السابقة من حيث أن المعدود المفسر محذوف وأن (سنين) كـ(أسباطا) ليس بتمييز جاء في شرح المفصل((وأما قوله تعالى:(ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ)، فإن (سنين) نصب على البدل من (ثلاثمائة)، وليس بتمييز، وكذلك قوله:(اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا). نصب «أسباطا» على البدل، هذا رأي أبي إسحاق الزجاج، قال: ولا يجوز أن يكون تمييزا؛ لأنه لو كان تمييزا، لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة؛ لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد، وكل واحد «سنون»، وهو جمع، والجمع أقل ما يكون ثلاثة، فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة))(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٤/١٤).

أحكام المعدود المشترك

المعدود المشترك هو أن يكون مفسر اسم العدد مما استوى فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وسبيل معرفة أهو لمذكر أم لمؤنث تحصل بمراعاة أحكام اسم العدد مع المعدود في التذكير والتأنيث إفرادًا وتركيبًا وعطفًا المار ذكرها في المبحث السابق.

ويكثر وقوع المعدود المشترك في اسماء الأجناس الدالة على الجمع التي يُفرق بينها وبين واحدها بالتاء كبقر وبقرة وجراد وجرادة ونخل ونخلة، جاء في الكليات((كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء يجوز في وصفه التذكير والتأنيث نحو(أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)(الحاقة :٧)(أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)(القمر: ٢٠)؛ والأغلب على أهل الحجاز التأنيث، وعلى أهل نجد التذكير، وقيل: التذكير فيه باعتبار اللفظ، والتأنيث باعتبار المعنى))(الكفوي، ١٩٨٨م، ص٣٣١) و(التفتازاني، د.ت، ١/٩).

والمعدود المشترك إن كان اسم جنس حكمه في الغالب أن يجر بمن ويعرف بال وأن تلحق التاء باسم العدد مع المذكر فتقول: ثلاثة من النخل، وبإسقاطها مع المؤنث فتقول: ثلاث من النخل.

ومن المعدود المشترك ما كان صفة جارية مجرى الأسماء الجامدة كدابة أو صفة قامت مقام موصوفها كريعة، فكلاهما يصلح وقوعه معدوداً للمذكر والمؤنث، على أن يفصل بين المذكر والمؤنث بالتاء الفارقة في اسم العدد، فتقول مع

المذكر: ثلاثة دواب، وثلاثة ربعات بإثبات التاء، وبإسقاطها مع المؤنث فتقول: ثلاث دواب، وثلاث ربعات(ينظر: ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢/٤٠٠).

أحكام المعدود المختلط

المعدود المفسر قد يأتي لشيئين مختلفين فيغلب إما مذكر ومؤنث عاقل، أو مذكر ومؤنث غير عاقل، أو عاقل وغير عاقل، وحكم العدد في هذه الصور يختلف لاعتبار وجود العقل وعدمه تارة، وتارة يختلف حكمه لاعتبار اتصاله أو فصله بين، وكذلك يختلف لاعتبار نوعه، فالعدد الذي مفسره مجرور بالإضافة حكمه غير حكم العدد الذي مفسره منصوباً.

فالمعدود إن كان مجروراً بالإضافة حكمه يكون للمعدود الأسبق مطلقاً سواء كان متصلاً أو مفصولاً بين أو وجود العقل أو لا يوجد، فإن قدمت المعدود المذكر على المؤنث تلحق التاء باسم العدد فتقول: عندي عشرة أعبد وإماء، وعشرة بين عبد وأمة، وعشرة جمال ونوق، وعشرة بين جمل وناقة لأن الجمل مذكر والناقة مؤنث، وكذلك تقول: عندي عشرة أعبد ونوق، وعشرة بين عبد وناقة، أما إذا قدمت المؤنث المؤنث على المذكر فتسقط التاء من اسم العدد فتقول: عندي عشر إماء وأعبد، وعشر بين أمة وعبد، وعشر نوق وجمال، وعشر بين ناقة وجمل، وفي المختلط عشر إماء وأعبد، وعشر بين أمة وعبد.

أما المعدود المنصوب فحكمه يكون للأسبق أيضا بشرط الاتصال وعدم العقل فتقول: عندي ستة عشرة جملا وناقة، وست عشرة ناقة وجملا.

وإن فصل بين مع عدم العقل فيلزم تغليب المؤنث سبق أم لا فتقول: ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل ووجهه أن المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث، أما إن وجد العقل فيغلب المذكر مطلقا سبق أم لا فصل بين أم لا نحو خمسة عشر عبدا وأمة أو خمسة عشر أمة وعبدا أو خمسة عشر بين عبد وأمة أو خمسة عشر بين أمة وعبد (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ٢/٩١).

أحكام حذف المعدود المفسر

من فصيح الكلام وبليغه حذف المعدود المفسر، وهو في القرآن كثير كما في قوله تعالى:(وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا) (النبأ: ١٢)، وقوله(وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ)(الحاقة: ١٧)،، وحكم عدد المعدود المفسر المحذوف من حيث التذكير والتأنيث كحكم الوصف بالعدد إما مراعاة أحكام النعت مع المنعوت، أو مراعاة أحكام العدد مع المعدود(الصبان، ١٩٩٧م، ٤/٨٨)، ولا بد لحذفه من مسوغات منها أن يكون في الكلام ما يدل عليه فيحذف اختصاراً لعدم الحاجة إلى تكرار ذكره كما في قوله تعالى: (ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ)(يوسف: ٤٨)، فالمعدود المفسر للعدد سبعة محذوف تقديره (سبع سنين) لا حاجة لذكره لدلالة ما قبله عليه، معطوفا على قوله:(قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا)(يوسف: ٤٧)، ومنه قوله:(مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)(الأنعام: ١٦٠)، والتقدير فله عشر حسنات أمثالها فحذف المعدود المفسر(الحسنات) وأقيمت (الأمثال) التي هي صفته مقامه بدلالة اسقاط التاء من العدد عشرة مراعاة للموصوف المحذوف المنوي، ولو اعتبرت الصفة لأثبتت التاء فقيل: عشرة أمثالها(ينظر: ناظر الجيش، ٢٠٠٧م، ٥/٢٤١٩).

ومن مسوغات حذف المعدود المفسر أن يبدل فيوضع غيره موضعه، كما في قوله تعالى:(وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا)(الأعراف: ١٦٠)، وذلك على قراءة من نون(اثنتي عشرة أسباطا) فـ(أسباطا) بدل من اثنتي عشرة، والمعدود المفسر محذوف تقديره اثنتي عشرة فرقة(ينظر: الأندلسي، ١٩٩٨م، ٢/١٦٣٦)، ومثله قوله تعالى:(وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ)(الكهف: ٢٥)، ((فمن نوّن نصب(سِنِينَ) بـ(لَبِثُوا) والتقدير: ولبثوا سنين ثلاثمائة، فـ(سِنِينَ) مفعول(لَبِثُوا)، و(ثَلَاثَ مِائَةٍ) بدل كما تقول: خرجت أياما خمسة، وصمت سنين عشرا. وإن شئت

نصبت (ثَلاثَ مِائَةٍ) بـ(لَبِثُوا) وجعلت(سِنِينَ) بدلا ومفسرا عنها))(ابن خالويه, ١٩٩٢م, ١/٣٨٩)

ومن مسوغات حذف المعدود المفسر أن يحذف اتكالا على معرفة السامع بما يريد المتكلم, والمعنى إما على تقدير حذف المعدود المفسر, أو على تقدير حذف المعدود الموصوف بالعدد, إذ لا فصل بين أن تجعل المقصود بالعدد مميزا، وبين أن تجعله موصوفا بالعدد، جاء في دلائل الإعجاز((يسوغ أن تقول: «عندي ثلاثة»، وأنت تريد «ثلاثة أثواب»، ثم تحذف، لعلمك أن السامع يعلم ما تريد، كذلك يسوغ أن تقول: «عندي ثلاثة»، وأنت تريد «أثواب ثلاثة»، لأنه لا فصل بين أن تجعل المقصود بالعدد مميزا، وبين أن تجعله موصوفا بالعدد، في أنه يحسن حذفه إذا علم المراد))(الجرجاني, ١٩٩٢, ١/٣٨٠).

ومن مسوغات حذف المعدود المفسر أن يحذف((إذا قصد إبقاء الإبهام))(ناظر الجيش, ٢٠٠٧م, ٥/٢٣٩٨), و(الأندلسي, ١٩٩٨م, ٤/١٤٣٦), و(الأندلسي, ١٩٩٧م, ٩/٢٧٠), و(السيوطي, ١٩٧٩م, ٢/٣٤٥) بمعنى أن يكون قصد المتكلم من حذف المعدود المفسر إبقاء العدد مبهما على المخاطب, وهذا الغرض ذكره ابن جني في معرض كلامه على أغراض حذف تمييز العدد في قوله:((وقد حذف المميز، وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام. فاعرفه))(ابن جني, ١٩٩٩م, ٢/٣٨٠).

الخاتمة:

بعد أن وصل بنا المطاف إلى الخاتمة، يحسن بنا أن نسجل أهم النتائج التي أسفرت عنه هذه الدراسة ، ونسأل الله عز وجل السداد والتوفيق:

١- تبين أن أحكام العدد والمعدود في اللغة العربية ليست مجرد قواعد نحوية جامدة للدلالة على الكمية وحسب، بل هي منظومة متكاملة تهدف إلى إحكام اللفظ والمعنى معا، وتوخي الدقة في التعبير لتحقيق غايات دلالية وبلاغية تنطلق من أسس لغوية ومنطقية.

٢- إنّ التناسق المحكم بين أنواع بنية العدد المفرد، والمركب، والمعطوف، وألفاظ العقود, وأنواع بنية المعدود الجمع بدلالته على القلة, والمفرد المجرور للكثرة والمنصوب للمتوسط بين القلة والكثرة يُعدّ حجر الزاوية في سلاسة التعبير العددي، وقدرة اللغة العربية على استيعاب الكميات المتدرجة بدقة متناهية. وهذا الانسجام يُمكّن العربية من الإفصاح عن كل كمية بوضوح ودقة، مما يُزيل الإبهام ويُعزز البيان. وهذا التناغم النحوي بين العدد والمعدود لا يقتصر على الوظيفية فحسب؛ بل يمنح النص رشاقة في الأسلوب ومرونة في الأداء البلاغي، جاعلًا التعبير عن المقادير الكمية فنًا في الإيجاز والتوضيح.

٣- تبين أن مخالفة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث هي لمسة بلاغية عميقة، هدفها الأسمى إزالة اللبس والتفريق بين المذكر والمؤنث في سياقات قد تتشابه فيها الألفاظ، مما يراعي دقة المعنى ووضوحه للمخاطب. وتزداد بلاغتها في سياق العدد المحمول على المعنى والوصف بالعدد, إذ تتجلى قدرة العربية على مراعاة الدلالة المعنوية للعدد، حتى لو اقتضى الأمر مخالفة ظاهره اللفظي. وهذا التميز يُوسّع من آفاق التعبير ويمنح المتكلم حرية الاختيار بين الوجه اللفظي والمعنوي، كل ذلك بما يخدم الغرض البلاغي المقصود، ويُثري الخطاب بدقائق المعاني.

٤- تبين أن التفرقة بين المذكر والمؤنث تكون إما بالحاق علامة التأنيث بالعدد إن كان العدد أحادا أو مركباً أو معطوفا, وإما اتكالاً على المفسر إن كان العدد مائة أو ألفاً أو لفظاً من ألفاظ العقود.

٥- تبين أن المعدود ركن والأصل فيه أن يذكر ليزيل الإبهام عن العدد، ويجوز حذفه لمسوغات بلاغية كالاختصار

أو الابدال, أو قصد إبقاء الإبهام.

٦ـ تبين أن معدود الواحد والاثنين لا يُذكر استغناءً بلفظ المفرد والمثنى، وهو اختصار بلاغي.

٧ـ تبين تميز العدد «أحد» بدلالته الفريدة على الوحدانية الإلهية، مما يبرز التمايز الدلالي بين الألفاظ المتشابهة.

المصادر:

١. ناظر الجيش, محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي. (٢٠٠٧). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد(تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون). دار السلام. القاهرة.

٢. ابن الحاجب, أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس. (١٩٨٩). أمالي ابن الحاجب (تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة). دار الجيل. لبنان.

٣. ابن الخشاب, أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد. (١٩٧٢). المرتجل في شرح الجمل(تحقيق: علي حيدر). دار الحكمة. سوريا.

٤. ابن السكيت, أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. (٢٠٠٢). إصلاح المنطق(تحقيق: محمد مرعب). دار إحياء التراث العربي. لبنان.

٥. ابن الناظم, بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك.(٢٠٠٠). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد باسل عيون السود). دار الكتب العلمية. لبنان.

٦. ابن الوراق, أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس. (١٩٩٩). علل النحو (تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش). مكتبة الرشد. السعودية.

٧. ابن جني, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (١٩٩٨). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (تحقيق: محمد عبد القادر عطا). دار الكتب العلمية. لبنان.

٨. ابن جني, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. (٢٠٠٠). سر صناعة الإعراب. دار الكتب العلمية. لبنان.

٩. ابن خالويه, أبو عبد الله الحسين بن أحمد النحوي. (١٩٩٢). إعراب القراءات السبع وعللها (تحقيق: د عبد الرحمن العثيمين). مكتبة الخانجي. مصر.

١٠. ابن سيده, أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي. (١٩٩٣). العدد في اللغة(تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر). الأردن.

١١ة ابن عقيل, بهاء الدين بن عقيل. (١٩٨٠). المساعد على تسهيل الفوائد(تحقيق: محمد كامل بركات). دار المدني. السعودية.

١٢. ابن فارس, أبو الحسين أحمد. (١٩٧٩). معجم مقاييس اللغة(تحقيق: عبد السلام محمد هارون). دار الفكر.

١٣. ابن مالك, أبو عبد الله, جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي. (١٩٩٠). شرح تسهيل الفوائد (تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون). دار هجر. مصر.

١٤. ابن منظور, محمد بن مكرم بن علي الأنصاري. (١٩٩٣). لسان العرب. دار صادر. لبنان.

١٥. ابن يعيش, أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا. (٢٠٠١). شرح المفصل (تحقيق: د. إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية. لبنان.

١٦. الأزهري, أبو منصور محمد بن أحمد. (٢٠٠١). تهذيب اللغة (تحقيق: محمد عوض مرعب). دار إحياء التراث العربي. لبنان.

١٧. الإستراباذي, محمد بن الحسن الرضي. (٢٠١٢). شرح الرضي المعروف شرح كافية ابن الحاجب. مؤسسة التاريخ العربي. لبنان.

١٨. الإسفرائيني, إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين. (٢٠٠١). الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم. (تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي). دار الكتب العلمية. لبنان.

١٩. الأنباري أبو البركات, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. (١٩٩٩). أسرار العربية دار الأرقم بن أبي الأرقم. لبنان.

٢٠. الأنباري أبو بكر, محمد بن القاسم بن محمد بن بشار.(١٩٨١). المذكر والمؤنث (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. إحياء

التراث. مصر.
٢١. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (١٩٩٧). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (تحقيق: د. حسن هنداوي). دار القلم. سوريا.
٢٢. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق: رجب عثمان محمد). مكتبة الخانجي. مصر.
٢٣. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. (د.ت). شرح التلويح على التوضيح. دار الكتب العلمية. لبنان.
٢٤. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. (١٩٩٢). دلائل الإعجاز (تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر). مطبعة المدني. مصر.
٢٥. الجرجاوي، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي. (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. دار الكتب العلمية. لبنان.
٢٦. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السري بن سهل. (١٩٨٨). معاني القرآن وإعرابه. (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي). عالم الكتب. لبنان.
٢٧. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. (١٩٥٧). البرهان في علوم القرآن. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). دار إحياء الكتب العربية. لبنان.
٢٨. السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٧). التعبير القرآني. دار عمار. الأردن.
٢٩. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن الحنفي. (١٩٨٧). مفتاح العلوم. (ضبط وتعليق: نعيم زرزور). دار الكتب العلمية. لبنان.
٣٠. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٨). الكتاب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). مكتبة الخانجي. مصر.
٣١. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه (تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي). دار الكتب العلمية. لبنان.
٣٢. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٩٧٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(تحقيق: عبد العال سالم مكرم). دار البحوث العلمية. الكويت.
٣٣. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي. (١٩٩٧). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. دار إحياء التراث العربي. لبنان.
٣٤. عباس حسن. (د.ت). النحو الوافي. دار المعارف. مصر
٣٥. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي. (١٩٩٥). اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق: د. عبد الإله النبهان. دار الفكر. سوريا.
٣٦. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي. (٢٠٠٨). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (تحقيق: يحيى مراد). مؤسسة المختار. مصر.
٣٧. القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر. (د.ت). الإيضاح في علوم البلاغة. (تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي). دار الجيل. لبنان.
٣٨. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. (١٩٨٨). الكليات (تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري). مؤسسة الرسالة. لبنان.
٣٩. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). المقتضب(تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة). دار عالم الكتب. لبنان.
٤٠. النجار، محمد عبد العزيز(١٩٩٩). ضياء السالك إلى أوضح المسالك. مؤسسة الرسالة. لبنان.

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon